عناصر إطار المنافسة الفعالة – الإعتبارات القانونية

ورشة عمل وطنية تدريبية حول

"دعم المنافسة و سياسة المنافسة في فلسطين"

د . دينا واكد

استاذ مساعد بجامعة Sciences Po Paris

عمان ٣–٤ مايو ٢٠١٧

واقع قوانين المنافسة في الدول النامية

- الدول النامية تبنت القوانين بسبب ضغط المنظمات الدولية و اتفاقات التجارة الدولية.
- الشركات في الوطن العربي لا تعرف ما إذا كانت تعاملاتها مخالفة للقانون.
- موضوع المنافسة جديد و القانون غير واضح ومعقد .
- يوجد قليل من الإرشادات والمبادئ التوجيهية بشأن تطبيق القانون.
- في الوقت نفسه اجهازة حماية المنافسة يسعى بقوة لتطبيق القانون.

انشطة محظورة بموجب قانون المنافسة

إساءة استعمال السيطرة	إتفاقات غير مشروعة
الشركات ذات السيطرة في السوق المعنية يحظر عليها بعض الممارسات.	يحظر على الشركات اتخاذ بعض الاتفاقات.

علي اجهزة المنافسة حديثة النشأة الاهتمام بالاتفاقات غير المشروعة

هل الاحتكار سيئ بالنسبة للاقتصاد؟

- أسعار المحتكر تفوق الأسعار التنافسية
- المحتكر يكسب فوق الأرباح التنافسية و المستهلكون يشترون بأسعار مرتفعة
- عديد المستهلكين يتوقفون عن الشراء بسبب ارتفاع الأسعار
- عدم الكفاءة في تخصيص الموارد
- يقلل من رفاهية المستهلك

الاسواق الاحتكارية

- الهيمنة على السوق بحد ذاتها لا تمثل إنتهاكاً لقانون المنافسة.
- هيمنة الشركات الكبيرة قد يعكس كفاءة الاستثمار.
- أرباح المحتكر قد تستخدم في تخفيض التكلفة الحدية مما يخفض الأسعار ويزيد من كفاءة الإنتاج.

الاسواق الاحتكارية

لأن الاحتكار مسموح قانونا إذ يبين مدى نجاح شركة او اخرى(مايكروسوفت)

لا يمكن للسلطات المختصة إلا اتخاذ إحد الأمور التالية:

- إذا حصلت شركة على مكانة إحتكارية تكون محل تمحيص من قبل السلطة المعنية بحماية المنافسة (الجهاز)وتكون افعالها محل مراقبة ذات معايير أشد وهي معايير انتهاك المنافسة.
- تصعيب الحصول على مكانة احتكارية في المقام الأول، بحيث تكون حيازة المكانة الاحتكارية فقط نتيجة للكفاءة وليست انتهاك المنافسة مثل:
- التعاون غير المشروع مع الشركات المنافسة أو نتيجة معاملة غير عادلة للمنافسين او الإندماجات بقصد الهيمنة.

العوامل القانونية لتحديد السيطرة \ الهيمنة

تتحقق سيطرة شخص على سوق معنية بتوافر العناصر الآتية :

- زيادة حصة الشخص عن نسبة معينة من السوق المعنية، ويكون حساب هذه الحصة على أساس عنصري حصة السوق من المنتجات المعنية والنطاق الجغرافى معا ، وذلك خلال فترة زمنية معينه.
- قدرة الشخص على إحداث تأثير فعال فى أسعار المنتجات أو فى حجم المعروض منها بالسوق المعنية.
- عدم قدرة الأشخاص المنافسين للشخص على الحد من تأثيره الفعال على الأسعار أو على حجم المعروض من المنتجات بالسوق المعنية.

العوامل الاقتصادية لتحديد السيطرة

في كثير من الأحيان تعتبر شركة مسيطرة علي السوق إذا قامت بأي من الإجراءات التالية:

١. التسعير أعلى من التكاليف الحدية perfect competition.

٢. القدرة على التسعير أعلى من الأسعار التنافسية.

٣. القدرة على تقييد الانتاج في السوق لرفع الأسعار.

لتحديد السيطرة يجب تعريف "السوق" وفقا للمعاير القانونية و الاقتصادية

وفقا لقانون حماية المنافسة يتم تعريف السوق المعنية بناء على عنصرين :

١ . المنتجات المعنية

٢ . النطاق الجغرافى

١ . المنتجات المعنية

المنتجات المعنية : هى المنتجات التى يعد كل منها ، من وجهة نظر المستهلك ، **بديلا عملياً وموضوعياً** للآخر ، ويستدل فى هذا التحديد بأى من المعايير الآتية :

١ . **تماثل المنتجات** فى الخواص وفى الاستخدام .

٢ . مدى إمكانية تحول المشترين إلى منتج آخر نتيجة للتغير النسبى فى السعر .

٣ . ما إذا كان البائعون يتخذون قراراتهم التجارية على أساس تحول المشترين عن المنتجات إلى منتجات أخرى نتيجة التغير النسبى فى السعر .

٤ . السهولة النسبية التى يمكن بها للأشخاص االأخرين دخول سوق المنتج .

٥ . مدى توفر المنتجات البديله .

١ . المنتجات المعنية

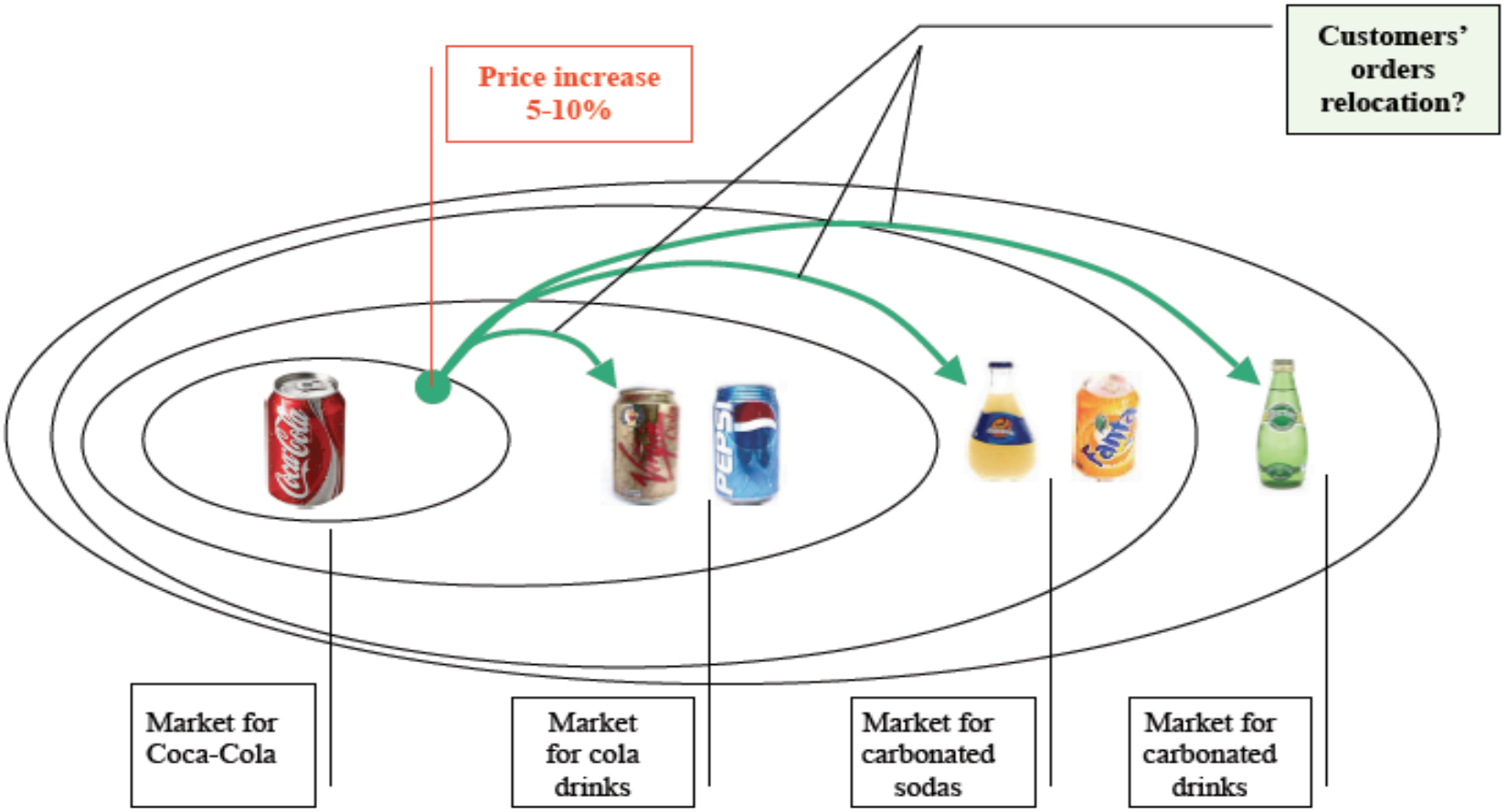

٢ . النطاق الجغرافى

النطاق الجغرافى : هو المنطقة الجغرافية التى تتجانس فيها ظروف التنافس ، وفى هذا الصدد يؤخذ فى الاعتبار فرص التنافس المحتملة ، وأى من المعايير الآتية :

١ . مدى القدرة على انتقال المشترين بين مناطق جغرافية نتيجة التغيرات فى الأسعار .

٢ . ما إذا كان البائعون يتخذون قراراتهم التجارية على أساس انتقال المشترين بين المناطق الجغرافية المختلفة نتيجة التغيرات النسبية فى الأسعار .

٣ . السهولة النسبية التى يستطيع بمقتضاها منتجون آخرون دخول السوق المعنية .

٤ . تكاليف النقل بين المناطق الجغرافية ، بما فى ذلك تكلفة التأمين .

٥ . الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية على المستويين المحلى والخارجى .

تعريف السوق وفقا للمعايير الاقتصادية

- الاعتماد على مرونة الطلب. إذا كانت الزيادة في سعر منتج واحد يؤدي إلى زيادة المبيعات من منتج آخر.
- النظر في تسعير وبيانات مبيعات منتجات"الشركة"ومنافسيها .
- مدى تأثير التغيرات في الأسعار على المبيعات من منتجات المنافسين.

الأفعال المحظورة على من له سيطرة

١ . عدم التصنيع أو الإنتاج

٢ . رفض التعامل مع أى شخص يؤدى إلي الحد من حريته في دخول السوق أو الخروج منه

٣ . التعامل الحصرى الذى يؤدى إلى الاقتصار على توزيع منتج دون غيره

٤ . تعليق عقد بيع أو شراء المنتج على شرط قبول التزامات أو منتجات غير مرتبطة بمحل التعامل الأصلي

٥ . التمييز في أسعار البيع أو الشراء أو في شروط التعامل بين بائعين أو مشترين تتشابه مراكزهم التعاقدية

٦ . أن يشترط على المتعاملين معه ألا يتيحوا لشخص منافس له استخدام ما يحتاجه من مرافقهم رغم إن إتاحته ممكن اقتصاديا .

٧ . بيع منتجات بسعر يقل عن تكلفتها الحدية

الإتفاقات أو التعاقدات المحظورة

- الاتفاق بين أشخاص متنافسة (الإتفاقات الأفقية)
- الاتفاق بين الشخص وأي من مورديه أو من عملائه إذا كان من شأنه الحد من المنافسة (الإتفاقات الرأسية) .

إذ يكون إثبات وجود تعاقد بين الشركات أمر معقد يحتاج إلى تحليل دقيق وصعب و له ارشادات فنية عديدة .

الإتفاقات الأفقية الممنوعة

يحظر الإتفاق أو التعاقد بين أشخاص متنافسين إذا كان من شأنه إحداث أي مما يأتي :

١ . الاتفاق على أسعار البيع أو الشراء للمنتجات محل التعامل .

٢ . اقتسام أسواق المنتجات أو تخصيصها .

٣ . التنسيق المناقصات والمزايدات .

٤ . الاتفاق على تقييد عمليات التصنيع أو الإنتاج .

الإتفاقات الرأسية الممنوعة

- الاتفاقات الرأسية هي إما اتفاقات مع موردين أو عملاء /موزعين.
- حظر أن تكون الإتفاقات بين"الشركة"ومورديها تهدف إلى الحد من قدرة هؤلاء الموردين على التوريد لشركات منافسة.
- حظر أن تكون الإتفاقات بين"الشركة"والمشترين تهدف إلى الحد من قدرة هؤلاء المشترين على الشراء من شركات منافسة.
- الغرض من منع هذه الإتفاقات الرأسية هو الخوف من أن هذه الاتفاقات سوف تعرقل القدرة التنافسية للشركات الأخرى فى السوق.

العقوبات فى قانون حماية المنافسة

- غرامة لها حد أدنى و حد أقصى
- غرامة كنسبة من المخالفة
- تعويض الضرر
- تخفيض الغرامة او إلغاؤها في حالة مبادرة الشركة بالاعتراف بالمخالفة او تعاونها مع الجهاز (سياسة التساهل leniency policy)
- السماح بالتصالح

عمليات الاندماج

- على الشركات بعد تقديم طلب الإندماج أن تنتظر قرار الجهاز إما السماح بالإندماج أو عدمه حسب آثاره على المنافسة فى السوق محل الإندماج، حتى يتمكن الجهاز فى التحكم فى تركز السوق
- في نفس الوقت يجب مراعاة عدم تخويف المستثمرين و احتياج التركز من اجل دعم تنمية السوق الوطنية

اهداف قانون المنافسة

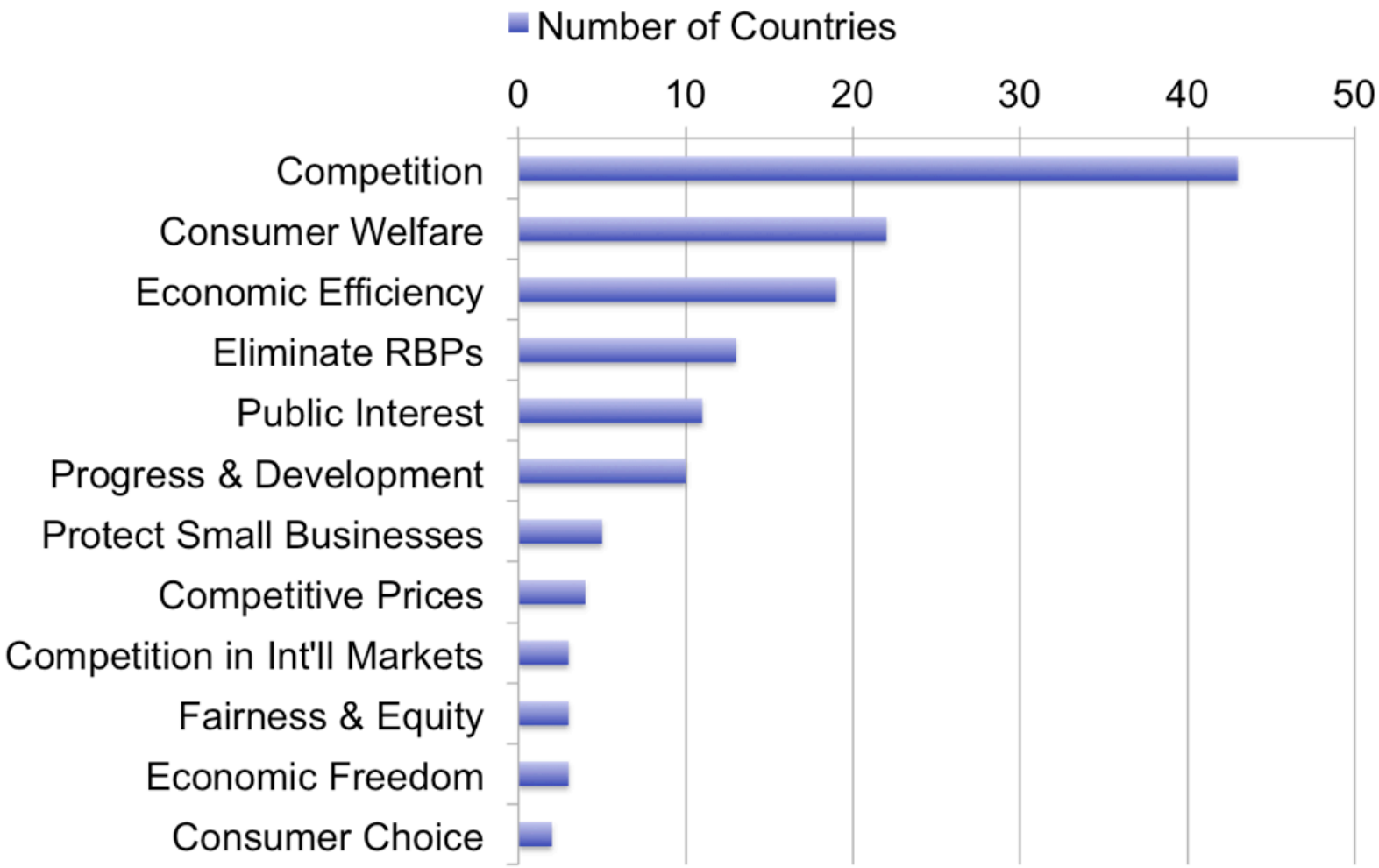

سياسة تطبيق قانون المنافسة

- اتباع سياسة تراعي مرحلة نمو و تطور الاقتصاد و السوق المحلي
- اتباع سياسة مستقلة عن الدول المتقدمة عبر التعاون بين الدول الناميه لأن الدول المتقدمة لها مصلحة فى استثمار ضعف اسواق الدول الناميه لزيادة صادرتهم و زيادة الاعتماد عليهم
- وضع استراتيجة واضحة لتطبيق القانون بحيث يؤدي الى النمو و التنمية والقضاء على الفقر
- هذه السياسة قد توجب تقبل هيمنة بعض الشركات في المجالات الاستراتيجة التى تساعد الدولة علي التنمية مثلا اذا زادت من التشغيل و من صادرات الدولة أو قلصت واردتها كما كانت سياسة اليابان و كوريا الجنوبية

سياسة تطبيق قانون المنافسة

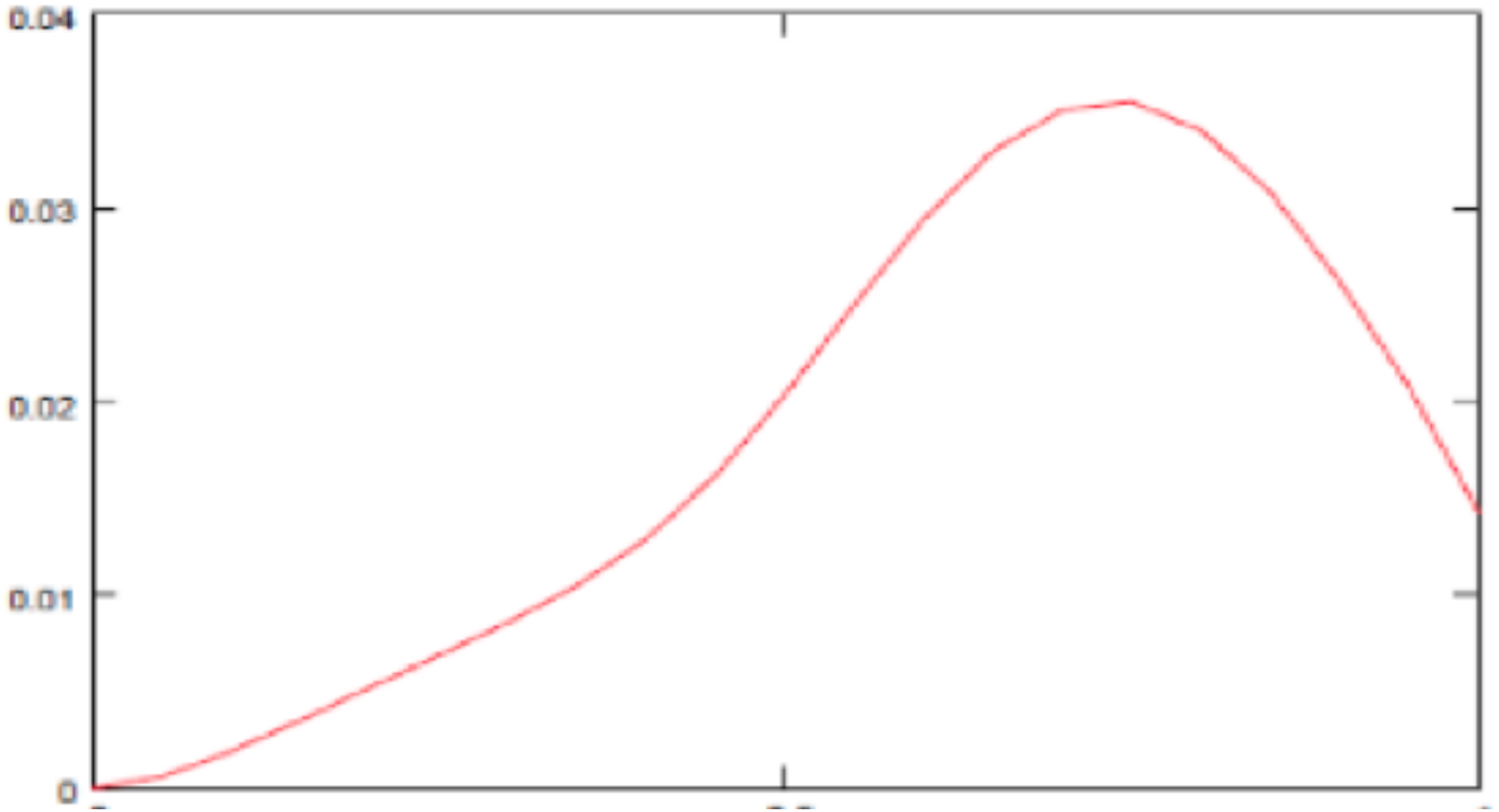

النمو الاقتصادي

درجة امنافسة

العوامل المؤثرة على تطبيق قوانين المنافسة

- التنمية الاقتصادية
- حجم السوق
- انعدام الفساد
- استقلال جهاز حماية المنافسة
- العضوية في اتفاقات التجارة العربية و الإقليمية

تحديات تطبيق قوانين المنافسة

- ضغط الدول المتقدمة لتبني القانون
- القوانين غير مـــلائمة لمستوى تطور الدولة – خاصة هدف تحقيق رفاهية المستهلك و عدم تقبل التطبيق الاستراتيجي
- عدم استقلالية جهاز المنافسة و محدودية تمويله
- الدول المتقدمة كانت تمارس السياسات الحمائية لعقود طويلة حتي قويت اقتصادتها
- انخفاض الوعي العام بفوائد المنافسة

تطبيق قوانين المنافسة في الدول النامية

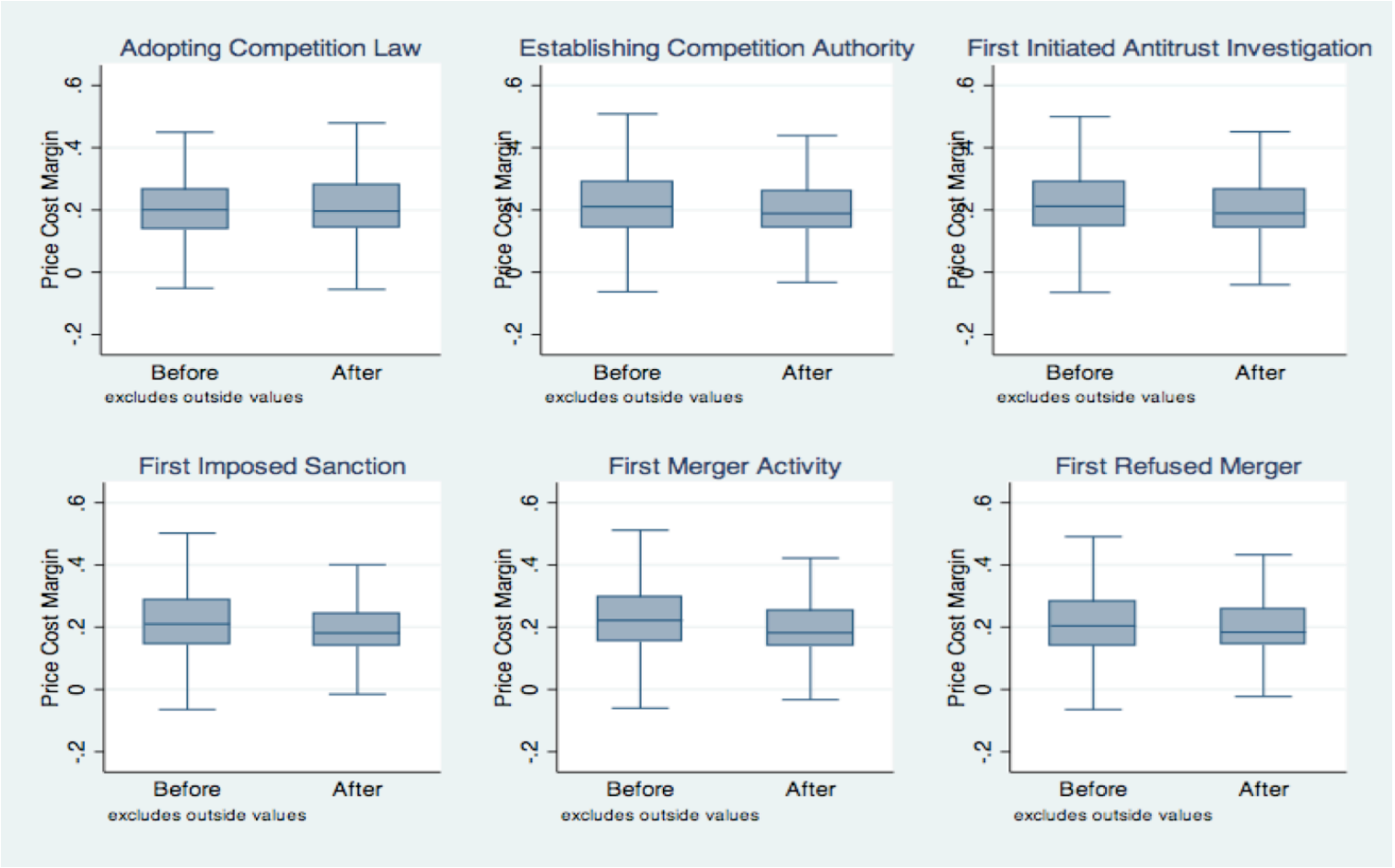

دراسة عن تطبيق القانون في دول العالم النامي اثبتت ان تطبيق هذه القوانين منذ تبنيها حتي عام ٢٠١٠ لم يؤدي إلي تنمية اقتصادية او زيادة القوة التنافسية

تحديات تطبيق قوانين المنافسة في فلسطين

- دولة تحت الاحتلال
- عدم وجود سيطرة على الحدود
- اغراق الأسواق الفلسطنية بالبضائع الاسرائيلية و المستوردة عبرها
- صعوبة جذب المستثمرين من الخارج لعدم التحكم في تصاريح الدخول و الاقامة للمستثمر الخارجي
- تطبيق قانون المنافسة على الشركات الفلسطينية في بيئة غير تنافسية بسبب الاحتلال سيؤدي إلى اضعافها

خاتمة

- إذا كانت الدراسات الميدانية تؤكد علي أن الدول النامية التى تتبنى قوانين المنافسة فى الدول المتقدمة عجزت عن تحقيق تنمية، فإن الوضع الفلسطينى يتسم بتعقيدات أكبر لعدم وجود سيادة على الحدود و الأسواق
- غير أن ذلك لا يعني أننا يجب ان لا نفكر فى بلورة قانون يضمن المنافسة الحرة بين الشركات الفلسطينية و يعزز قدراتها الانتاجية و التشغيلية و يقوي بذلك قدرتها التنافسية امام الشركات الاسرائيلية و الاجنبية

شُكْرًا